

المعايير المحاسبية وعلاقتها بكفاءة سوق الأوراق المالية

– (IAS01، IAS07، IAS34) و (SCF)–

Accounting standards and their relationship to the efficiency of the stock market and (SCF))IAS01، IAS07، IAS34

قنوش مولود ،

Kennouche Mouloud,

جامعة البويرة (الجزائر)، m.kennouche@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/17 تاريخ القبول: 2025/03/22 تاريخ النشر: 2025/03/27

ملخص :

يقوم البحث على دراسة معايير المحاسبة الدولية، ومدى ارتباطها بتطوير مجموعة من المعايير المقبولة عالميا للتقارير المالية الدولية عالية الجودة، ومدى ارتباط ذلك وانعكاسه على أسعار الأسهم والظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة، وكان من أهم ما استنتجه الباحث أن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي وضعت لكي تلاءم ظروف المحاسبة وتقريب وجهات نظر المنظمات من الناحية المحاسبية ومن التوصيات المهمة التي أوصى بها البحث هو ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم من خلال التعريف بأهمية هذه المعايير وعمل دورات تدريبية لكيفية تطبيقها والعمل بها والذي يساهم بدوره في دعم سوق الأوراق المالية المحلية مما يزيد من ثقة المستثمرين وزيادة فرص استثمارهم فيها وتعزيز كفاءتها.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، كفاءة سوق الأوراق المالية، البورصة

رموز jel: M41; G14; G10.

¹ Corresponding author, e-mail: m.kennouche@univ-bouira.dz.

Abstract:

In this paper ,we study The link between the International Accounting Standards, and the development of high quality international financial reports, and its reflection on the stock prices and economic conditions appropriate for the company, and it was the most important is the conclusion the researcher that there is a set of international accounting standards that have been developed to suit the circumstances of accounting and approximation and viewpoints organizations of accounting terms and important recommendations that were recommended by the researcher is need to adhere to the application of international accounting standards through proper definition of the importance of these standards and work training courses for how to apply them and work out, which in turn contributes to support the local stock market, which increases the confidence of investors and increase the chances of their investment in them And enhance its efficiency.

Keywords: International Accounting Standards, financial accounting system, the efficiency stock market, Weak-form efficiency, the stock market .

(JEL) Classification : G10 ; G14; M41.

مقدمة:

تؤدي المعلومات دور ضروري أملتتها على المؤسسات المساهمة ظروف العمل من خلل التطور الكبير الذي أدى إلى توسع أعمال تلك المؤسسات، فكان لابد من إيجاد وسيلة إضافية لقناع مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ومقرضين بسلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لتلك المؤسسات، و لما كان للمعايير المحاسبية الدولية من دور يؤدي إلى تعزيز من شفافية وجودة المعلومات في أسواق الأوراق المالية، فقد اتجهت معظم الدول إلى تبني وتطبيق هذه المعايير، التي تسمح بإنتاج معلومات تتمتع بقدر كبير من الإفصاح المحاسبي وهذه المعلومات المحاسبية المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين والمدخرين وكافة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وكذلك تلبي احتياجاتهم مما أدى إلى تزايد مستمر ومستقر لدرجة كبيرة في بيع و شراء الأوراق المالية هذا نتج عنه أسواق مال تتمتع بكفاءة عالية ونشاط متصاعد.

لذا نحاول من خلال هذا البحث استعراض المساهمة التي يمكن أن تقدمها المعايير المتعلقة بالقوائم المالية والمتبناة في النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة للمؤسسات مما ينعكس على تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر، بحيث انه كلما كثر عدد المؤسسات التي تتمتع تقاريرها المالية بدرجة عالية من شفافية وجودة المعلومات كلما عزز ذلك ثقة المستثمرين والمقرضين في تلك المؤسسات، ويجذب إليها عدد كبير من المتعاملين الجدد متمثلين في المدخرين وغيرهم من شرائح المجتمع، وبهذه الصورة تصبح سوق الأوراق المالية الجزائرية سوق نشطة وذات كفاءة عالية.

انطلاقا مما سبق ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

ما هو الدور الممكن أن تؤديه المعايير المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية المتبناة من

طرف النظام المحاسبي المالي لتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية؟

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات المؤقتة التالية:

- كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على سرعة الاستجابة للمعلومات؛
- من بين أهداف تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من طرف النظام المحاسبي المالي SCF هو تنشيط ورفع من كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر.

ومن اجل انجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، بحيث سيتم التطرق في المحور الأول لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية وصيغها المختلفة، والمحور الثاني لتقديم النظام المحاسبي المالي، ليتم استعراض في المحور الثالث دور المعايير المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية في الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية.

أولا: مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية وصيغها المختلفة

تحتل سواق الأوراق المالية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة خاصة التي تقوم على أساس التعامل الحر، فمن خلالها يتم تجميع الموارد المالية المدخرات وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية المختلفة، ومن اجل أن تقوم سوق الأوراق المالية بتوجيه المدخرات لأفضل الاستثمارات لابد أن تتميز بالكفاءة.

1- تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية:

يعرف السوق الكفاء على انه "السوق الذي تنعكس كافة المعلومات المتاحة في السوق على سعر السهم الذي تصدره المؤسسة، سواء كانت هذه المعلومات مصدرها القوائم المالية أو التي تبثها وسائل الإعلام، أو الأسعار التاريخية، وغيرها من المعلومات"¹.

كما تعرف السوق الكفاء Efficient Market بأنه "السوق الذي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات كافة المعلومات المتاحة عنها، ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية، وعليه يمكن تقديم مفهوم الكفاءة السوقية على أنها تلك الأسواق التي تهدف إلى التخصيص الأمثل للموارد، التقييم الدقيق للمبادلات، تقديم خدمات بأقل تكلفة"².

وفي تعريف اخر، يعرف السوق الكفاء على أنه "ذلك السوق الذي يحدد السعر الصحيح للأوراق المالية، أي السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأوراق، والقيمة الحقيقية للورقة هي المبلغ الذي يحصل عليه أو بدفعه مقابل هذه الورقة بالنظر إلى العائد الذي يمكن أن يتحقق منها"³.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن كفاءة سوق الأوراق المالية هي عبارة عن السوق التي تتم فيها استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات والمعلومات الواردة للسوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية و الحقيقية للورقة المالية، حيث في ظل السوق الكفاء فإن سعر الورقة المالية يعكس جميع المعلومات المتاحة وذلك في ظل توفر مجموعة من الشروط.

2- متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية:

إن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين من حيث سرعة توفرها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، كما أن كفاءة السوق

تسمح بكفاءة تخصيص الموارد المتاحة بما يسمح بتوجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحاً⁴، لذا يقوم نظام كفاءة السوق على ثلاثة كفاءات⁵، الكفاءة التخصيصية؛ الكفاءة التسعير، كفاءة التشغيل.

3- الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية ومؤشرات قياسها:

من الأمور التي يجب إدراكها في كفاءة الأسواق الأوراق المالية طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم من جهة وبين المعلومات والبيانات التي تحدد قرار المستثمر في هذه الأسهم من جهة أخرى، لذا نستعرض في ما يلي الصيغ المختلفة لكفاءة السوق وعلاقته بالمعلومات التي تنعكس على أسعار الأسهم محل التداول في السوق، ومؤشرات قياسها.

3-1- صيغ الأسواق المالية الكفاءة:

صنّف (Fama1970) ثلاث صيغ:

3-1-1. الصيغة الضعيف للكفاءة:

تقضي هذه الصيغة بأن أسعار السوق تعكس فقط المعلومات التاريخية الخاصة بالأسهم كالأسعار وحجم التعاملات السابقة⁶، لقد اعتمدت الدراسات الميدانية على العديد من المداخل وذلك لاختبار فرضية الصيغة الضعيفة، من بينها اختبار سلاسل الارتباط واختبار الأنماط الطارئة، قواعد التصفية، وقد كان الهدف من استخدام النماذج الإحصائية هو اختبار فيما إذا كانت أسعار الأوراق المالية تسلك حركة عشوائية من عدمه⁷.

3-1-2. الصيغة المتوسط للكفاءة:

تعني الصيغة المتوسط لكفاءة السوق أن أسعار الأوراق المالية، خاصة الأسهم، لا تعكس المعلومات التاريخية المتعلقة بتلك الأوراق فقط، وإنما تعكس أيضاً كافة المعلومات المتاحة لعامة الناس، تتمثل تلك المعلومات في التقارير السنوية والمعلومات المحاسبية للشركة المعنية، المعلومات المقدمة من قبل المستشارين المختصين في ميدان الاستثمار وكل ما ينشر عن القطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالظروف الاقتصادية الوطنية والدولية وغيرها من المعلومات المنشورة⁸.

3-1-3. الصيغة القوي:

تقوم هذه الصيغة على أن كل المعلومات تكون متوفرة للمتعاملين في السوق المالي سواء كان مصدرها بيانات منشورة أو تاريخية، ويعني ذلك أن تتوفر في السوق بشكل عام، ولا يكون هناك مجال لظهور ظاهرة احتكار المعلومات، وفي هذه الصيغة لا يعني عدم مقدرة بعض المحللين على معرفة بعض الأرقام والمعلومات غير المعلنة وبالتالي تحقيقه أرباح غير عادية، ولكن يلاحظ على هذه الصيغة أنه بعد فترة وجيزة ستعود الأرباح لوضعها الحالي لما سيتعرض له هؤلاء المحللين إلى خسائر غير متوقعة نتيجة ظاهرة المضاربة⁹.

ثانيا- مفهوم وأهداف النظام المحاسبي المالي SCF

إن الأهداف من إعداد المعايير المحاسبية الدولية تحسين جودة المعلومات المحاسبية و المالية باعتبارها المحصلة الرئيسية لمخرجات المحاسبة، وهذا من اجل تنمية وتشجيع الاستثمار خاصة في سوق الأوراق المالية، ولهذا عملت الجزائر على تبني هذه المعايير من خلال النظام المحاسبي المالي SCF.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

1-1- تعريف النظام المحاسبي المالي SCF:

حسب القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 يعرف النظام المحاسبي المالي أنه: " نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

والمؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية هي¹⁰، المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

1-2- مميزات النظام المحاسبي المالي SCF:

يمكن استعراضها في النقاط التالية¹¹:

✓ تبنيه للمرجعية الدولي لتوافق والتوحيد المحاسبي للممارسات المحاسبية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين المرجعيات المحاسبية المطروحة على الساحة الدولية توجد ثلاثة مرجعية، أوروبية، أمريكية، IAS/IFRS، والمرجعية الأخيرة هي التي تبناها؛

✓ تضمنه لنصوص (مدونة الحسابات) صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق التسجيل وإعداد القوائم المالية، وبالتالي القضاء على كل تأويل أو سوء فهم في التطبيق والتسجيل المحاسبي؛

✓ توفير معلومات مالية واضحة، ومتوافقة وقابلة للمقارنة وأخذ القرارات، وهذا ما يلبي حاجيات مستغلي القوائم المالية حالياً ومستقبلين، محليين وأجانب.

2- الأهداف من تطبيق النظام المحاسبي المالي:

نظراً لارتباط كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات الواردة إلى السوق خاصة المعلومات المحاسبية والتي هي مخرجات القوائم المالية للنظام المحاسبي، لذا من بين أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد خلق معلومات محاسبية ذات جودة، فتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على المرجعية المحاسبية الدولية الممثلة في المعايير المحاسبية الدولية، والتي من بينها المعايير المتعلقة بسوق الأوراق المالية يترجم الرغبة في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر والرفع من كفاءتها، حيث تعمل المعايير على¹²:

✓ تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وقراءتها من قبل المستثمرين (المحليين والأجانب)؛

✓ توحيد طرق تقييم الحسابات وجعلها تتوافق مع المرجعية الدولية مما يسمح بسهولة المقارنة؛

✓ تعريف المستثمرين بصافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية؛

✓ ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على اطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات الخاصة بالمؤسسة؛

✓ يعد الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية والتسويات اللاحقة لتاريخ التقرير أمر مهما في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

إن المعلومات المالية والمحاسبية ذات جودة من العوامل التي يمكن ان تساعد على تنشيط سوق الاوراق المالية والرفع من كفاءتها، لذا شرعت الجزائر بدية من 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، والذي من بين أهم مخرجاته خلق معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة.

ثالثا- دور المعايير المتعلقة بالقوائم المالية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية

ومن بين المعايير المحاسبية التي يمكن ان تلعب دور في تنشيط سوق الاوراق المالي والرفع من كفاءتها المعايير المتعلقة بالقوائم المالية، والمتمثلة في IAS01، IAS07، IAS34 لما لها من دور في تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

1- معيار عرض وإعداد القوائم المالية "IAS01" :

1-1- تقديم المعيار المحاسبي الدولي IAS01 :

يعتبر معيار عرض وإعداد القوائم المالية "IAS01" من أهم المعايير المحاسبية الدولية المتبناة من طرف النظام المحاسبي المالي SCF و ذلك لأهمية هذا المعيار في تحسين نوعية وأداء القوائم المالية، وهذا ما يساهم في تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية والمالية من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

1-1-1- هدف المعيار :

يهدف المعيار المحاسبي "عرض القوائم المالية" (المعدل 1997) إلى:

✓ تحديد الأسس التي على ضوءها يتم عرض القوائم المالية ذات الغرض العام بغرض إجراء المقارنة، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة عن فترات مالية مختلفة، او مقارنة تلك القوائم مع مؤسسات أخرى؛

✓ يرسم IAS1 الإطار العام، ويوضح مسؤولية عرض القوائم المالية ، ويقدم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، و يشير إلى ما يمكن عرضه في القوائم المالية ، أما معايير الاعتراف والقياس والإفصاح عن بعض العمليات قد تم تناولها في معايير وشروحات أخرى ¹³ .

1-1-2- إطار المعيار :

يطبق على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام وفق قواعد و قوانين مجلس المحاسبة الدولية الموحدة (IAS 1.2)، يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك التي يتوقع أن تلي احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلاءم مع رغبتهم و احتياجاتهم (IAS1.3)¹⁴.

1-2- اثر المعيار المحاسبي الدولي IAS01 على جودة المعلومة المحاسبية :

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 من أهم المعايير المحاسبية، التي أولى لها النظام المحاسبي المالي SCF أهمية كبيرة نتيجة دوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة توفر معلومات كافية و موثوقة وقابلة للمقارنة، النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبة الدولية مع وجود فروق في التسمية فقط، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بها النظام المحاسبي المالي هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وذلك من أجل تفعيل الإفصاح لما ستوفره هاتين القائمتين من معلومات إضافية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، وأي تغير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهم المستثمر بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

وبما أن عرض البيانات المالية للمؤسسات ونشرها يعد ضرورة أساسية للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم، فإن الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية ومن ثم النظام المحاسبي المالي، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافٍ ومعروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و إمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة.

ما يميز جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية، إضافة إلى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية تتعلق بالنشاط العادي، أما النتيجة المالية فتتعلق بالنشاط المالي، فالتفريق بين نتيجة العمليات

والنتيجة المالية¹⁵ يحدد بدقة نجاعة المؤسسة، فالمواضيع التي تطرق لها النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، وهو ما يؤثر على مدى عدالته واعتماده من طرف المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبني نفس خصائص الواردة في المعايير المحاسبة في إعداد قائمة حساب النتائج.

كما فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة قائمة، تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، هي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى¹⁶:

- تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛
- تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح؛
- تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 من خلال النظام المحاسبي المالي سيعمل على تطوير كيفية إعداد وعرض وإثرائها من حيث المحتوى المعلومات للقوائم المالية، وذلك بإضافة عناصر جديدة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار سابقا، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المقدمة باعتبار القوائم المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة.

1-3- دور المعيار المحاسبي الدولي IAS01 في الرفع من كفاءة سوق الأوراق

المالية:

يسمح هذا المعيار IAS01 بتقديم معلومات واضحة وواقعية لأصحاب المصالح حول المركز المالي لشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومختلف التغيرات الأخرى التي تطرأ عليها، إذ تعتبر القوائم المالية من مصادر المعلومات المحاسبية الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وتجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة لأنها توفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وكذلك تعتبر من العوامل الرئيسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وهذا ما يعزز كفاءتها.

كما أن إعداد القوائم المالية وفقاً لـ SCF تساعد المستثمر الأجنبي على فهم القوائم المالية بطريقة سليمة، إذ أنه يتم إعدادها طبقاً لأسس وقواعد محاسبية يفهمها هؤلاء المستثمرين، فإعداد القوائم المالية وفقاً لمبادئ SCF يسمح بتوجيه المعلومات المحاسبية إلى عدد أكبر من المستثمرين وهذا ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، كما أن تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار IAS1 يسمح بتقديم معلومات واضحة وواقعية لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومختلف التغيرات التي تطرأ عليها.

2- تقديم المعيار المتعلق بجدول تدفقات الخزينة "IAS07" :

2-1-2 نشأة وهدف المعيار IAS07:

2-1-1-2 نشأة المعيار :

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في مارس 1976 المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص بجدول التمويل والقابل للتطبيق في 1979/01/01 هذا المعيار في البداية لقي صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه لكل دورة لها جدول حسابات النتائج، وفي سنة 1990 تم تغيير تسمية جدول التمويل بجدول تدفقات الخزينة 1 من طرف IASC بموجب مشروع 36 ED ، أعلنت IASC في سنة 1993 عن المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 07 المعدل والذي ألغى المعيار السابق المنشور سنة 1976 مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار¹⁷.

2-1-2 هدف المعيار :

يهدف IAS 07 إلى الإفصاح، وتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدوره إلى ثلاث دورات رئيسية هي: استغلال، استثمار، تمويل. تساعد هذه القائمة المالية مستخدميها على تقييم ما يلي¹⁸ :

- قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- تخصيص القدرة على مواجهة الالتزامات و سداد التوزيعات؛
- تفسير التباعد الزمني بين الربح المحاسبي والربح النقدي.

2-2- اثر المعيار المحاسبي الدولي IAS07 على جودة المعلومة المحاسبية

وانعكاس ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية:

تبنى النظام المحاسبي المالي جدول التدفقات النقدية، كقائمة أساسية على غرار الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تغير رؤوس الأموال، لما له من أهمية بالغة في توفير معلومات هامة عن نشاط المؤسسة، وهي تتبع حركة التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة، يمكن استخلاص أهمية جدول التدفقات النقدية كقائمة مالية أساسية في¹⁹ :

2-2-1- تجميع المعلومات:

يهدف جدول التدفقات النقدية إلى توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة لمسيري المؤسسة وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، كما توفر معلومات تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في :

- تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي؛

- تقييم السيولة أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية، وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم؛

- اليسر المالي وهو يقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها.

تساعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين مثل: كيف يمكن للمؤسسة أن تفسر نتيجتها عن الخسارة، بالرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة، إذ يمكن أن تكون هذه التدفقات نتيجة قيام المؤسسة ببيع أصولها الثابتة أو الحصول على قروض من البنوك، وكيف يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

2-2-2- من ناحية التسيير المالي:

يعتبر جدول التدفقات النقدية من الأدوات المستعملة في التسيير المالي للمؤسسة، فللوصول إلى تشخيص مالي وجب استخدام بعض المؤشرات والمعدلات منها معدلات السيولة والمردودية، فالجدول جاء ليكمل الوسائل الكمية لأخرى المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسة فهو بذلك يكشف:

✓ الصعوبات المالية المرتقبة، فمعظم التجارب والإحصائيات بينت أن تدني مستوى الخزينة كان السبب وراء حالات الإفلاس والمشاكل التي تلحق بالمؤسسة، لذلك كان القيام بتحليل خزينة الاستغلال يحظى بدور فعال، فاستخراج الفائض المسجل على هذا المستوى يسمح بتغطية التكاليف الإلزامية كفوائد القروض والضرائب والرسوم دون الاعتماد على حقوق المؤسسة اتجاه الغير، والتي ستتحقق لاحقاً أو ممكن أن تنعدم، كذلك يسمح الفائض بتسديد الديون طويلة وقصيرة الأجل إضافة إلى تمويل الاستثمارات بشكل جزئي أو كلي؛

✓ نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يسمح الجدول من الناحية الإستراتيجية من معرفة الآثار الناجمة عن الاعتماد عن المخطط الاستراتيجي المتخذ ومدى نجاعته، خاصة إستراتيجية التدفقات المالية الصافية، حيث يسمح لنا الجدول باستخراج هذه التدفقات بعد التمويل الداخلي للمؤسسة؛

✓ إصدار أحكام أولية حول صحة المؤسسة من الناحية المالية، حيث يكشف عن الأرقام غير المعبرة عن المرونة المالية، والمقدرات التي تسمح للمؤسسة بالخروج السريع من الأزمات والصعوبات الممكن مجابهاتها؛

✓ توقعات المؤسسة المستقبلية لمجابهة الأخطار المحتملة بناء على المعلومات الواردة في جدول التدفقات.

انطلاقاً مما سبق إن تبني المعيار المحاسبي الدولي IAS07 تكمن أهميته في فوائد المعلومات التي يوفرها لمختلف المستخدمين ولا سيما المستثمرين في سوق الأوراق المالية بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، وقدرتها في التأثير على مقادير و توقيت الحصول على التدفقات النقدية، فيعمل عاملي السيولة والملاءة المالية على تشجيع الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية للمؤسسة، وبالتالي الزيادة من عدد المساهمين فيها، فقائمة التدفقات النقدية تمثل للمستثمر مصدر آخر للمعلومات يمكن اعتماده للاطلاع أكثر على الوضعية المالية للمؤسسة التي يرغب بامتلاك جزء من أوراقها المالية وهذا ما ينعكس على تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

3- معيار القوائم المرحلية "IAS34":

3-1- تعريف وأهداف المعيار:

3-1-1- تعريف المعيار :

تعريف التقارير المالية المرحلية في نص المعيار المحاسبي الدولي (34) على أنها " تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لمدة زمنية أقل من السنة المالية للشركة"، بعد أن ترك المعيار المحاسبي أمر تحديد عدد مرات تقديمها إلى متطلبات القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة.²⁰

3-1-2- هدف المعيار:

وتهدف التقارير المالية المرحلية إلى تحقيق الآتي²¹ :

✓ توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين وما نحي الائتمان والدائنين في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالبا ما يكون ربع سنوي؛

✓ تساعد المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المرحلية مستخدمي تلك التقارير في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، إذ تعد صافي التدفقات النقدية مؤشرا لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كما تعكس تلك التدفقات مقدرة الشركة على تمويل احتياجاتها التشغيلية بما يؤدي إلى تحقيق أرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية؛

✓ توفير التقارير المالية المرحلية المعلومات عن تقييم أداء الشركة وقدرتها الكسبية خلال المدة المعد عنها التقارير المالية المرحلية وبمساعدة المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء الشركة؛

✓ توفير المعلومات المحاسبية بشأن موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة المرحلية وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

3-2- دور التقارير المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية:

تعتمد كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توافر المعلومات ومنها المعلومات المحاسبية التي تعتبر احد أهم المصادر التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المدرجة أسهمها في سواق الأوراق المالية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ولا سيما القرارات الاستثمارية، إذ يتوقف نجاح سوق الأوراق المالية في أداء وظائفها على مدى تحقيق أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين لرغباتهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذلك تؤدي المعلومات المحاسبية بعدها المحتوى الإعلامي للتقارير المالية دورا مهما في تنشيط تلك الأسواق وتحقيق كفاءتها، هذا ويتفق الكثير من الباحثين بأن هناك تأثيرا مباشرا وصرحا للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ

بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة أو من جانب تأثيرها على أسعار الأسهم العائد عليها وجانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.²²

ولقد بينت دراسة Ball and Brown 1968 العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، وفي سعيها لإثبات هذه العلاقة ركزت الدراسة على اختبار العلاقة بين الأرباح المتوقعة وأسعار الأسهم للشركات المساهمة المسجلة في بورصة نيويورك للأوراق المالية وقامت باختبار أهمية الأرباح المعلن عنها ومدى تأثيرها في أسعار الأوراق المالية على افتراض أن الأرباح المذكورة تكون مفيدة إذا رافقت إصدار التقارير المالية تغييرات في سعر الورقة المالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المعلومات المالية المتفائلة عن الأرباح قد تؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات في حين أن المعلومات المالية غير المتفائلة تؤدي إلى تأثير سلبي في القيمة السوقية للأسهم، كما أن للمعلومات التي تطلبها البورصة في الشركات التي تتداول أسهمها هناك جدوى اقتصادي في عملية تسعير أسهم تلك الشركات.

وفي دراسة أخرى لـ Kwaku K سنة 1995 خاصة أن التقارير المالية المرحلية المتاحة للمستثمرين تحتوي على معلومات تؤثر في أسعار الأسهم بناء على افتراض أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية وقد طبقت الدراسة في عينة من الشركات المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية المرحلية وما تحتويها من معلومات محاسبية تؤثر في أسعار الأوراق المالية في يوم إصدار التقارير بما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

هذا وتنسجم عملية إعداد التقارير المالية المرحلية مع خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية ولا سيما خاصية التوقيت الملائم في حين تنسجم عملية خضوع تلك التقارير إلى المراجعة من قبل مدقق حسابات مستقل مع خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس كما يرى البعض في فائدة تلك التقارير لأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة ولا سيما حملة الأسهم الحاليين

والمرتقبين في العديد من المجالات من بينها التنبؤ بالأرباح السنوية من خلال معلومات الأرباح المرحلية ، وكذلك إجراء المقارنة بين النتائج المرحلية المتعاقبة وتقييمها، فضلا عن تفادي المفاجآت في تقلبات أداء الشركات المساهمة المستثمر فيها خلال السنة²³.

وبناء على ما سبق تنعكس فائدة التقارير المالية المرحلية لأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية ولا سيما المستثمرين في زيادة كفاءة السوق المذكورة بسبب أثر ما سبق في تحديد أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية وبموضوعية فضلا عن تقديم المعلومات المحاسبية الواردة في تلك التقارير المالية في الوقت الملائم وتخفيض عمليات التداول الداخلي في المعلومات، إذ أن إعداد التقارير المالية المرحلية يؤدي إلى زيادة فاعلية المعلومات المحاسبية الواردة فيها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية خلافا للتقارير المالية السنوية التي يؤدي تأخر نشرها لمدة زمنية محددة بعد انتهاء السنة المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية الواردة فيها مجرد بيانات تاريخية ليست ذات قيمة ملموسة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، كما يسهم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة التقارير المالية المرحلية في زيادة درجة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية إذ تنخفض درجة العلاقة بين القيم السوقية للأسهم والمعلومات المحاسبية المدققة في نهاية السنة المالية بشكل ملموس عن درجة العلاقة بين القيم السوقية للأسهم والمعلومات المحاسبية التي تنتجها التقارير المالية المرحلية التي تم مراجعتها من قبل مراقب الحسابات.

الخاتمة والتوصيات:

السوق الكفاء هو السوق الذي تنعكس فيه المعلومات بكافة أنواعها على الأسعار بسرعة، ومن أهم مصادر هذه المعلومات نجد المعلومات المالية والمحاسبية، المتضمنة في القوائم والتقرير المالية للمؤسسات، وعلى مدى جودة هذه المعلومات تتوقف سرعة استجابة أسعار الأوراق المالية وبالتالي كفاءة سوق الأوراق المالية، وباعتبار من بين أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF تحسين جودة محتوى المعلومات لتقارير المالية، من خلال وضع مجموعة من القواعد والمبادئ المستوحاة من المعايير

الحاسبية الدولية، سوف يمكن من دعم الثقة في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية وسرعة انعكاسها على الأسعار.

لذا تبني النظام المحاسبي المالي لمعظم المعايير المحاسبية الدولية، لا سيما منها المتعلقة بسوق الأوراق المالية يترجم الرغبة في تطوير أسواق الأوراق المالية في الجزائر، حيث يعمل المعيار المحاسبي IAS01 على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وقراءتها من قبل المستثمرين (المحليين والأجانب)، كما يسمح المعيار المحاسبي IAS07 بتعريف المستثمرين بصافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، ويعمل المعيار المحاسبي الدولي IAS34 الخاص بالتقارير المرحلية على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على اطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات الخاصة بالمؤسسة.

الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الجزائر، يتطلب توفر مجموعة من المقومات التي ستشكل الرضاية المناسبة لتطبيق مثل هذه المعايير خاصة التي لها علاقة بتنشيط سوق الأوراق المالية، ولتحقيق الهدف من تبني النظام المحاسبي المالي، والاستفادة منه في مجال تعزيز كفاءة بورصة الجزائر، فانه تقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات المستمدة من هذا البحث والتي نوردتها في النقاط التالية:

- ✓ توفير شروط التطبيق السليم والصحيح للمعايير المحاسبية الدولية وفقا لخصوصية البيئة المحلية؛
- ✓ زيادة التوعية والترغيب لتعامل مع السوق عن طريق استغلال مختلف وسائل الإعلام من خلال النشر والعرض الجيد لكافة المعلومات حول السوق، وعن طريق إطلاق صحيفة اقتصادية ومواقع متخصصة في الجانب المالي والاقتصادي يتم من خلالها نشر كافة المعطيات والإعلانات والمعلومات حول سوق الأوراق المالية وكافة المؤشرات بهدف تشجيع الأفراد على الاستثمار؛
- ✓ يجب على الهيئة المختصة في الحاسبة أن تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالإفصاح ونشر المعلومات الحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في تسهيل عملية اتخاذ القرارات؛

- ✓ القضاء على السوق الموازي (السوق السوداء) بتفعيل تطبيق القوانين التي تضيق من نشاط المتعاملين في السوق الموازي، كتفعيل قوانين والمراسيم الخاصة بالمعاملات النقدية والدفع الالكتروني؛
- ✓ جعل النظام المحاسبي المالي أكثر مرونة، أي إمكانية استيعابه للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة أو المتحينة عبر الزمن.

- الإحالات وقائمة المراجع :

- ¹ - منير إبراهيم هندي، (1997) "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص: 489.
- ² - J. Teulie, T. Calian, " Finance," Edition Vuibert, Paris, pp : 74-75.
- ³ - أمين عبد العزيز حسي، (2007)، "الأسواق المالية"، بدون طبعة، دار قباء الحديثة للطباعة والتوزيع، القاهرة، ص 239.
- ⁴ - صلاح الدين حسن السيبي، (2003)، " بورصات الأوراق المالية (الأهمية - الأهداف - السبل - مقترحات النجاح)"، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ص 25.
- ⁵ - هوشيار معروف، (2015)، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ص: 76-75.
- ⁶ - عاطف وليم أندراوس، (2005)، "السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق"، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 128.
- ⁷ - منير إبراهيم هندي، (1993)، "مستقبل أسواق رأس المال العربية مخاطر ومحاذير"، بدون طبعة، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، ص 503.
- ⁸ - محفوظ جبار، (2007)، "اختبار صيغة الكفاءة المتوسطة للسوق المالية الجزائرية للفترة 1999-2004: دراسة تجريبية"، مجلة العوم التطبيقية المجلد العاشر، العدد الأول، الأردن، ص 85.
- ⁹ - وليد الصافي وأنس البكري، (2009)، "الأسواق المالية والدولية"، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 20.
- ¹⁰ - قانون رقم: 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم: 74، 25 نوفمبر 2007، المادة 03 و 04.
- ¹¹ - بن ربيع حنيفة، (2015)، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، ج 01، ط 02، منشورات كليك، الجزائر، ص 26.
- ¹² - H.devasse, M.Parruite, A. Sadou, (2010) , " Manuel de Comptabilité", Berti Edition, Alger, p54
- ¹³ - عقاري مصطفى، (2007)، " المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية "، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد الأول، جوان، ص 12.
- ¹⁴ - المرجع السابق ، ص: 13.
- ¹⁵ - حواس صلاح، (2007)، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثرها على مهنة المدقق ، أطروحة دكتوراة دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، ص: 218.
- ¹⁶ - المرجع السابق، ص: 219.

- 17- حود ميسة جمال، دشاش عبد القادر (2011)، " قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS07)", المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص:02.
- 18- المرجع السابق ، ص: 03.
- 19- بن يحي ناجي، (2011)، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للحبوب GM SUD بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص155.
- 20 -International Accounting Standards Committee , IASC, " Interim Financial Reporting " , 34 , 2006 , P.4 .
- 21 -Ratcliffe , T. , " Reviews of Interim Financial Information " The CPA Journal , Feb. 2004 , P.1-5
- 22- بشرى نجم عبد الله المشهداني (2011)، "دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية : دراسة ميدانية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 26، ص:306.
- 23- محمد، محمد الفيومي، وآخرون، (2006) " دراسة متقدمة في المراجعة"، مكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية، ص: 112.